

کتاب فی شرح  
الله الیه من شیان و ملامات

تحریر علی ابن وقفنا الطبع هذا الكتاب الجامع للأدب الفنی بشرح الشریفی



المستوفی علی بن العقیقون علی شایب تدقیقاً بحسن الاعتناء من الوکلاء علی بن محمد

والطبع فی المطبع  
فی المطبع بحسبنا الوکلاء علی بن محمد





يستحق بها فاعلموا فاجريت مجرا في الكون عرايا وكنتم اعداء حقيقه لان الله فضله على سبوق بالفضل ودار الازدهار وروستهم المكرمات فانه تعالى رخصه عليكم كبيره ان شاء الله تعالى مستغرق على ان يخرج منكم تصامح طاعه في ان يرضى كعينه مع نواكم وكم قد عجزوا انفسكم ان ترضوا بكم

[illegible]

الحمد لله الذي يهدي اليتيم بالشمسية في مجلد الله سبحانه اقتداً بحسن  
 أي مخصوص من توفيقه للاختصاص ١٣  
 وفي رواية بالحمد لله رواه ابن ماجه ١٣

[illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي لا ينفع عطاياك ولا ينقص  
قضاياك يا من لا تشاء بقاءك يا من لا تقدر  
من انقضت يا من انت كما انقضت لا يبلغ الى كنهه شئ الا ان الحارث  
ولا سئل عنك يا من انت كما انقضت لا يبلغ الى كنهه شئ الا ان الحارث  
من انقضت يا من انت كما انقضت لا يبلغ الى كنهه شئ الا ان الحارث  
صل على عبدك سيد المرسلين يا من انت كما انقضت لا يبلغ الى كنهه شئ الا ان الحارث  
والعالمين والبرقيين والنجسين يا من انت كما انقضت لا يبلغ الى كنهه شئ الا ان الحارث  
الحمد لله الذي لا ينفع عطاياك ولا ينقص قضاياك يا من لا تشاء بقاءك يا من لا تقدر  
من انقضت يا من انت كما انقضت لا يبلغ الى كنهه شئ الا ان الحارث  
ولا سئل عنك يا من انت كما انقضت لا يبلغ الى كنهه شئ الا ان الحارث  
من انقضت يا من انت كما انقضت لا يبلغ الى كنهه شئ الا ان الحارث  
صل على عبدك سيد المرسلين يا من انت كما انقضت لا يبلغ الى كنهه شئ الا ان الحارث  
والعالمين والبرقيين والنجسين يا من انت كما انقضت لا يبلغ الى كنهه شئ الا ان الحارث  
الحمد لله الذي لا ينفع عطاياك ولا ينقص قضاياك يا من لا تشاء بقاءك يا من لا تقدر  
من انقضت يا من انت كما انقضت لا يبلغ الى كنهه شئ الا ان الحارث  
ولا سئل عنك يا من انت كما انقضت لا يبلغ الى كنهه شئ الا ان الحارث  
من انقضت يا من انت كما انقضت لا يبلغ الى كنهه شئ الا ان الحارث

[illegible]











الرفيع من النبوة لم يخلفه اوفيه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعالى  
 في كتابه ما من انبياء الا نزلنا معهم  
 كتابا ونورا في ذلك انما نزلنا  
 في كتابه ما من انبياء الا نزلنا معهم  
 كتابا ونورا في ذلك انما نزلنا

اناسيد ولد آدم ولا فخر والنبي هو انسان مبعوث من الله تعالى الى  
 الخلق لتبليغ احكامه فان كان ذا كتاب شريعة متجددة يسمى سوكا  
 واصنافه الانبياء للاستغراق فيتناول الرسل ايضا لا يقال نبينا هم  
 داخل فيهم فيلزم كونه سيدا من نفسه لا نأقول يحكم بدلالة العقل  
 بخروجه عليه السلام منهم صلوات الله عليهم كقوله تعالى والله على كل  
 شئ قدير وسند وليائه السند ما استندت اليه واولياؤه تعالى  
 خواصه اعم من ان يكون نبيا او غيره لكن يخرج نبينا صلي  
 الله عليه وسلم بدلالة العقل الظاهر ان يكون المراد بالاولياء  
 ههنا من سوكا الانبياء من العلماء والصلحاء ولا يخفى ما في  
 لفظ السيد السند من صنعة التجنيس على احبابه المعارضين  
 لاعدائه من الكفار المنكرين للتوحيد ورسالته صلى الله

قوله في كتابه ما من انبياء الا نزلنا معهم كتابا ونورا في ذلك انما نزلنا في كتابه ما من انبياء الا نزلنا معهم كتابا ونورا في ذلك انما نزلنا

الرفيع من النبوة لم يخلفه اوفيه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعالى  
 في كتابه ما من انبياء الا نزلنا معهم  
 كتابا ونورا في ذلك انما نزلنا  
 في كتابه ما من انبياء الا نزلنا معهم  
 كتابا ونورا في ذلك انما نزلنا

الرفيع من النبوة لم يخلفه اوفيه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعالى  
 في كتابه ما من انبياء الا نزلنا معهم  
 كتابا ونورا في ذلك انما نزلنا  
 في كتابه ما من انبياء الا نزلنا معهم  
 كتابا ونورا في ذلك انما نزلنا

بالسيد السند في كتابه ما من انبياء الا نزلنا معهم كتابا ونورا في ذلك انما نزلنا في كتابه ما من انبياء الا نزلنا معهم كتابا ونورا في ذلك انما نزلنا

























انه كان اديب المصنفين ان يعرفوا المناظرة والاداب بقولهم في النظر  
من الجانبين في النسبة بين الشيئين اظهرا للصواب لما كان يرد  
على ذلك ان النظر من الجانبين لا يصح على ما اذا اقتصر السائل  
على مجرد المنع وايضا ان الجانبين اعم من المتخصصين والمناظرة  
لا توجد الا بينهما وان كان يمكن دفع الاول بارادة التفات  
النفس الى المعاني من النظر دون ترتيب امور معلومة للتأدي الى  
مجهول ودفع الثاني بارادة المتخصصين من الجانبين بحسب شتاهم  
العرف عدل المهمته قدس سورة عن القيد من ذكره لا يبرئ عليه  
شي مما ذكر ثم اعترض عليه بانه قد يظهر ان المناظرة غير مهيبة  
فخرج بقوله اظهرا للصواب ولا يخفى ما فيه من الرواكة حيث  
لا يلزم من كون الشيء غرضاً من فعل ان يوجد ذلك الغرض  
عقيب ذلك الفعل كما كان غرض ذلك المعترض من عرض  
حتى يرد عليه بالورد

[illegible]



١٢  
كما ينبغي المجاداة بل سلاستهم  
عن التزام الخصم المورد اياه فان قلت  
انه يصديق عليه فانه وان لم ينزع ما قبل الالتزام  
عن التزامه مكن الطوط الاخر فانزع الاجبه قلت  
عن السائل حينئذ يكون مجاداة ذلك كذا التقرير  
كما ان السائل غير تمام فان قلت قلت  
ايضا فالجواب غير تمام والى المجاداة الجوابية قلت  
للمجاداة السالمة فحسب والى الطبع السليم  
نذكر كما لا يخفى على من له اطلاع السليم  
بجديس كماله واما ههنا فمحل وقوع دخل  
مقدر تقديره ان المجاداة فلا يصديق على ما اذا  
من المفاعلة ويؤدي على الشكر في المجاداة فالتشكر  
كان المجاداة احد ما والاخر مناظر او مكابر انما هو  
فالتعريف غير جامع فانه مجاداة ايضا في المباداة  
كان او مكابر او مكابر فاف

هذه ای المنازعه ه ظها الصواب الا انه لا تراعى



[illegible][illegible]







[illegible]

اشترطت ان  
فيما اذا اقرضوا ان كان له عيب  
فيما اذا اقرضوا من القصد وان قد  
فيما اذا اقرضوا من القصد وان قد  
فيما اذا اقرضوا من القصد وان قد  
انما سمعت في هذا الكتاب  
لنقص لغير القوة بالقبول  
انه ليس المقصود فانه قد ما قبل  
من ان تغير المصلحة لا حالة المقصد  
لا فادته بابه فكل الصدق عليه المقصد الصدق  
على المقصد والصدق على المقصد  
غير خفي في جميعه  
الحمد لله







أَعَدُّ مِنَ الدُّعَا تَصَوُّرِي كَسَاهِيَةِ الْإِنْسَانِ مِثْلًا أَوْ تَقَدُّسًا مِثْلَ  
الْعَالِ حَادِثٌ وَيُسَيِّئُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَوْضِعُ الطَّالِبِ كَزَيْتُونَةٍ فِي الطَّالِبِ

مطلباً ايضاً فوق، يقال الطالب دون المطلوب لا يطلب به التصور

مثّل قولهم الانسان ماهي والتعدد بيقات كما يقال هل العالم

حادث ولما كان اقتراح المطالب التصوري بالتعريف فكتبت

التصدقني بالدر ليل كان في التصورات مقبلة على التصديق

قدّم تفصيل التعريف بحيث يعلم منه تعريف أخصاره فقال ثم

التعريف أمّا حقيقى يقصد به تحصيل صورة غير حاصله

فان علم وجودها فبمسب الحقيقة اى فهو تعريف بحسب الحقيقة

ولا ينسب الاسم إلى الشيء بقصد به تفسير مدلول اللفظ اعلم

ان التعريف إما ان يحصل في الذهن صورة غيبية جديدة او يعيد

تبيين صورة حاصله عما لها الثاني لفظ اذ فائدة في لون اللفظ

11

النصوريه في كذا وكذا

لحم جيت له نصف

انه كخبره لست حرة غير اسمة فان المعنى لم يكن حاصله من حيث معنى هذا اللفظ وبداخله فمع كذا التفسير في السطر



و قد عرف الوجود بالذي  
للعدم فلهذا  
عنه والعدم بالذي لا يمكن ان يكون عنه  
هذا التعريف ايضا يتضمن على الدور لان  
الامكان المتأخر في تعريفها عبارة عن  
سلب الضرورة عن جابنه الوجود  
والعدم فتريفيهما موقوف على الوجود  
الموقوف عليهما وكذا عرفت بعضهم  
بغيره المشتمل على الدور فاذا عرفت  
ان التعاريف كلها مشتملة على الدور  
علمت انها تعاريف لتفصيل  
كتر تعريف النفس بالاسد ١٢  
قوله فالاول انما هو الكلام

ان التعريف ان كان  
المطلوب تبين صورة من بين الصور  
المختصة في الخزانة والاشارة اليها الى  
ان نظير ان اللفظ موضوع المطلوب  
يمكن تعريفه نقليا وان كان التعريف  
بصورة غير حاصلة كان تعريفا  
به تحصيل صورة لا يتخلو ان يكون قانيا  
حقيقيا ثم نزيد ان لا يتخلو ان يكون  
مقادير ضياء محضا او كمتنقها عليها وعلى  
التقادير الثلاثة اما ان يكون مما علم  
وجوده في الخارج ام لا فان كان التعريف  
بجسم من اجزاء اجسام وجوده كان تعريفا  
بجسم حقيقة والا راسما جسميا  
كان التعريف

ووجوده يسمى حاجبا بحسب الاسم والا  
بالثاني بحيث في العلم بالعلم  
البيان ان التعريف الاسمي في هذا  
ويسمى بتحقيق المباني فيما قال بعض  
المحققين بحمل لامة التقدير في المطلق  
ان التعريف الاسمي هو التعريف  
اللفظي وهو ما نبأ على عدم الفرق  
في خلاصة ما في الكتاب حسب الباقية  
فانضم



وقال والدليل هو المركب من قضيتين المتبادرتين الى محمول نظري  
وهذا التعريف اولى من التعريف المشهور وهو ما يلزم من العلم به العلم  
بشيء اخر فانه يرد على ظاهرة الملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة  
وان يمكن توجيهه بان المراد بالعلم التصديق المعنى ما يلزم من  
التصديق به التصديق بشئ اخر بطريق الاكتساب كما استفاد

[illegible]















۱۰۰ قولہ  
 لان مجرود کو نہ رخ اور نہ علیہ ان  
 التبيين لم يخط من قال بقريته ان العلم حاصل  
 الابواب كيف هو بدون ذلك الخاط لا يكون  
 قريته قط قول اذا كان التبيين لم يخط  
 من التبيين العلم بالملوك والاقوال بقريته الخاط  
 لان الاقتصار على بعض اجزاء القريته ما  
 لا يحسن كما لا يخفى على المتصف ذيا معقول  
 من قول الشارح لان مجرود كون رخ فاقول  
 مولانا نور الدين في احوال رخ فاقول  
 قولہ لان العلة انما تبين في اخر حتى صح بعينهم ان  
 الناطق اذا قصد في اثبات القول من حيث لا يتقوى  
 بالنقول لغوي فلا يكون القول من حيث لا يتقوى  
 استنباطا المجتهدون من انقص من التيقن  
 من قوله انما عليه من انما سلم ان المراد  
 من قوله انما

فَلَا نَ الْعَامَّةَ لَا يَدُلُّ عَلَى خَاصٍّ مُعَيَّنٍ أَمَّا الثَّالِثُ فَلَا نَ الْعِلَّةَ بِالْمَعْنَى  
الْأَعْمَى لَا تَوْجِبُ الْعِلْمَ بِالْمَعْلُومِ الْمَقْصُودِ ذَلِكَ وَمَا جَابَ بَعْضُهُمْ  
مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ بِقَرِينَةٍ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهِ لَا يَخْلُو  
عَنْ شَيْءٍ لِأَنَّ مَحْرُودَ كَوْنِهِ كَذَلِكَ لَا يَحْسُنُ كَوْنُهُ قَرِينَةً  
وَقَدْ يَجِبُ بَيَانُ الْمَطْلُوقِ بِمَنْصُوفٍ إِلَى الْكَامِلِ وَالْكَامِلِ فِي الْعِلِّيَّةِ  
هِيَ التَّامَّةُ تُشِيرُ إِلَى الْإِلَهِ فِي قَوْلِهِ الشَّيْءُ لِلْعَهْدِ وَالْمَعْرُوفِ الشَّيْءُ  
الَّذِي هُوَ الدَّعْوَى لِأَنَّ الْعِلَّةَ أَمَّا تُبَيِّنُ لاثْبَاتِهَا وَالْعِلَّةُ  
أَعْمٌ مِنْ أَنْ تَتَوَّنَ قَرِينَةً أَوْ بَعِيدَةً مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الشَّيْءُ فَوَاهِيَةٌ  
بَيَانُ لَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ الشَّيْءُ بِدُونِهِ كَالْقِيَامِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقَعْدَةِ  
الْآخِرَةِ لِلصَّلَاةِ وَيُسَمَّى رَكْنًا أَوْ فِي وَجْهِهِ بَيَانُ كَانَ مُؤَثِّرًا فِيهِ  
أَوْ فِي مُؤَثَّرِهِ وَلَا يُوجَدُ بِدُونِهِ كَالْمَصْلِ لَهَا وَجْمَعُهُ أَيْ  
مَجْمُوعُ مَا ذَكَرْنَا مِنْهَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي وَجْهِهِ أَوْ مَاهِيَّتُهُ كَيْسَمَّى عِلَّةً

ای من حیث مؤثریة لافى نفسه ۱۲

ملکین

يقول له علامه وان لم يكن ثوبه ايسر في الخارج ان كان داخله يسر  
علامه تامه انه قال فير المحققين علامه نوزليين في جوابي اعلم  
انه قال الحكماء العلم يحتاج اليه الشيء اى المان يكون كبره الشيء  
هو خارج عنه والاول ان كان بابه الشيء بالفعل كالبسته للسريه  
الصورة وان كان بابه الشيء بالقوة كالخشب له فهو المادة واما ان  
الاشياء كالبجاره فهو المختص باسم علامه المايه والثاني ان كان بابه  
هو العلم الفانيه واما المختص باسم العلم الوجودي ايضا  
لتوقفه عليها واما المختص باسم العلم الوجودي ايضا  
ان الشرط وارتفاع الاختلاف في

بعضها لما كان ممن تامة العلة  
لانه صاحب الحاصلات بان  
المذكورة فلا يلزم الحظر واجاب  
المقسم مع فرديهما عن الاقسام  
الموانع والاثلاث وغيره  
سوال







[illegible]

مختصة في الاصطلاح يا واما ان التلاوة بين الفترات كالحقيقة  
تلاوة بين الاحكام كما يظهر بان تأمل الحكيم الاول معنى المقتضى اسم الفاعل

يسمى ملزوماً والحكم الثاني يسمى المقترض اسم مفعول <sup>لنفسه</sup> لا زماماً وقد يكون

ألا استأزم من الجانين فأتى به نور مقتضياً يستلزم ما وائى يتصور  
من الجانين

مقتضى لبيبي لازماً انه قد في سريين المزموم لازم لم يمين

امد نول مع الدليل لانه كثير ايام ينفع على بطلان اللازم كما يرد على

اصل الملازمة وانما اردت تعريضا بتعريف المنع قال المنع طلب الكيل  
اي تعريف الملازمة ١٢

على مقولة معينة وينبغي في ذلك الطلب مناقضة ونقضا تفصيليا أيضا  
من الدليل ١٢

كما يسمى منعاً ترك اضافة المقدمة الى الضمير الدليل انه يوم ظاهرة ان

المطوب طلب على مقدمة ذلك الدليل المطوب ليس لامر كذا

وقيد بها المعنية لذلك في النقص الاجمالي قيل المنع قد يدور على كائنا

مقدمتي لدياع على التفصيل كما اذا قال المعلن للركن واجبة في حق النساء

ص مقدمات بعد تسلیم انگریز قیدیوں میں انک ورود منع علی المقدماتین بل اور وہ علی مقدماتہ ابتداء اور بعد التسلیم فامثال

الادب المستعرب في القرنين الثاني والثالث الهجريين

فانظر

انواع منقذات







والله اعلم بالصواب

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

فوق السجده

منه

مجلس السبعين

کتابخانه

مذہب کا ایک اور نام

بسم الله الرحمن الرحيم

شیخ ابوالحسن

قَالَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ

مجلس

الاولى ان يفسر المنع بمعنى المني لا دفعه لكون المقدمة بحيث يطرد عليها

الذليل قايل باعت له على العدل عن كونه مبدئيا للفاعل كما هو الظاهر

أنك لا يظهر معنى قول المانع هذه المقدمة ممنوعة ولا يذهب

عليك ان معناه انما مطلوب عليها الريل ثقيل ان تعرف المقدرة على

هذا الوجه يوجب ان يُثبت المانع توقف صحة الدليل على ما ينفى

حتى يكون منعه مسموعا وفي كثير من اشاع فيه المنع الى مشكل الانتاج

الدليل في إيجاب الصغرى وكمية الكبرى فان توقف الصحة عليها غير

مسلم جواران يكون الصبي موفقة على انداج أهله من تحت الأوسط

وَيَقُولُ عَلِيٌّ أَهْ عَمِيٍّ مِنْ نَوَارِمْ دَلَّكَ أَهْ دَارِاج وَهْ دَمِ الْمَوْتَوِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ان يبين موقفنا من هذه القضية

استاد

\_\_\_\_\_

7

14

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. There is a faint, illegible mark near the top center, which appears to be a small, dark, irregular shape. The overall tone is warm and yellowish-cream.

الحمد لله

卷之四

...

100

المجلد الثاني



مقام

در علم از حدیث



علائقہ برحق المدلول بتصریح ذلک من قولہ وفیصل بالمتن بدیع الخلف

[illegible]



الفصل الثاني

[illegible]



المسألة الأولى في معرفة الفرق بين النقص والاضايف  
 قال العلامة في النقص والاضايف  
 النقص هو الذي يزيل عن الشيء ما كان له من  
 الاضافه هو الذي يزيل عن الشيء ما كان له من  
 النقص هو الذي يزيل عن الشيء ما كان له من  
 الاضافه هو الذي يزيل عن الشيء ما كان له من

للمنع ويصح على التعريفين ان النقض بحسب الاصطلاح قد يطلق على  
 معنيين آخرين احدهما نقض معرفات طرأ او عكسها والثاني المناقضة التي  
 سبق ذكرها ولا يخفى عليك ان المعنى هو النقض لمقابل المنع السابق ذكره الوارد  
 دليل للمعلل فلا ضير في خروج النقوض الواردة على التعريفين من التعريف ثم الاسئلة  
 المسماة الواحدة على دليل للمعلل ثلثة المنع النقض المعارضة فالاولان ما  
 عرفنا الثالث ما فهم بقوله والمعارضة اقامة الدليل على خلاف اقام  
 الدليل عليه الخصم المراد بالخلاف ما يناقض ما انضم سواء كان نقيضه او  
 مساو ونقيضه او اخص عنه لا يباينان مطابقا كما يشعر به لفظ الخصم لانه  
 انما يتحقق المناقضة لو كان مدلول دليل احدهما معاني مدلول دليل الاخر فان  
 اتحد ليدلها بان اتحد في المادة والموضوعي كما في المفاعلات العامة  
 الورد او عموما فقط بان اتحد في الموضوع فقط بان يكونا على نفس الاوان من الشكل  
 الاول مثلا مع اختلاف في المادة فمعارضة بان اتحد ليدلها او عموما بالمثل

[illegible]



9

[illegible]

ان انحد صوحتها ولا اى ان لم يتجدد لا سوة ولا مادة فمما ضاع بالغير فقال  
المصنف قدس سره فيما نقل عنه المعارضة بالقول في المغالطات العامة  
الورود كما يقال المدعى ثابت لانه لو لم يكن المدعى ثابتا لكان نقيضه ثابتا و  
على تقدير ان يكون نقيضه ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا فلزم من هذه  
المقدمات هذه الشرطية ان لم يكن المدعى ثابتا لكان شئ من الاشياء ثابتا و  
ينعكس بعكس النقيض هذا ان لم يكن شئ من الاشياء ثابتا لكان المدعى ثابتا و  
كل ما في قوله توجد في المغالطة اشارة الى انها لا توجد في الادلل العقلية انصرو  
قد يقع في السياسة الفقهية ايضا كما اذا قال الخنفة سمي الرأس كن من اركان  
الوضوء فلا يكتفي اقل ما يطلق عليه اسم المسمى كغسل الوجه فيقول الشافعي معارضا  
المسمى دكن منها فلا يقدر بالربيع كغسل الوجه واما المعارضة بالمثل فكما اذا قال  
المعلل العالم محتاج الى المؤثر وكل محتاج اليه حادث فهو حادث يقول  
المعارض العالم المستغن عن المؤثر وكل مستغن عنه قديم فهو قديم فالدليل ان  
المثبت تقدم العالم

[illegible]



في الصواب لو كان من جهة واحد من الشرائع الاولى اذا قال المعارض لو كان  
 العا لمراد تألما كان مستغنيا لكنه مستغن فليست بآراء كانت معارضة  
 ثم قبل بعد التعريف على تعليل المعال الاول بعد عارضة السائل الجواب  
 ثم انه معارضة على اختيار المصير كما سيظهر من ستم عدد كونه معارضة كما هو مختار  
 غير يمكن ان يقال ان المراد بالخصم المعال الاول المثبت لمع بال دليل المعاصر  
 ثم لا بد المناظر من التوجيه فلا بد من بيان ذلك قال التوجيه ان يوجه  
 المناظر كلامه مستندا او نقضا او معارضة في الكلام انهم انصب من منصب الغير  
 وهو غير مختص كما ان قال احدنا قال بوجاهة وهو ان الله عزها اذا جامع  
 المظاهر في حلال صيا الكفارة استأنفتم استدل بان قال جاهد تعاقب الزمان  
 فن لا يقتضيه تقديم الكفارة على التمس من ضرورة التمس من الجاه فاما  
 بالجماعة التقديم بل ان يستأنف لا يجوز عمل ذلك لان كان منصب  
 الناقل تعمي التمس فليست في الاستدلال ان منصب المدعي مما فرغ من المقدمة

واما لو كان من جهة واحد من الشرائع الاولى اذا قال المعارض لو كان  
 العا لمراد تألما كان مستغنيا لكنه مستغن فليست بآراء كانت معارضة  
 ثم قبل بعد التعريف على تعليل المعال الاول بعد عارضة السائل الجواب  
 ثم انه معارضة على اختيار المصير كما سيظهر من ستم عدد كونه معارضة كما هو مختار  
 غير يمكن ان يقال ان المراد بالخصم المعال الاول المثبت لمع بال دليل المعاصر  
 ثم لا بد المناظر من التوجيه فلا بد من بيان ذلك قال التوجيه ان يوجه  
 المناظر كلامه مستندا او نقضا او معارضة في الكلام انهم انصب من منصب الغير  
 وهو غير مختص كما ان قال احدنا قال بوجاهة وهو ان الله عزها اذا جامع  
 المظاهر في حلال صيا الكفارة استأنفتم استدل بان قال جاهد تعاقب الزمان  
 فن لا يقتضيه تقديم الكفارة على التمس من ضرورة التمس من الجاه فاما  
 بالجماعة التقديم بل ان يستأنف لا يجوز عمل ذلك لان كان منصب  
 الناقل تعمي التمس فليست في الاستدلال ان منصب المدعي مما فرغ من المقدمة

في الصواب لو كان من جهة واحد من الشرائع الاولى اذا قال المعارض لو كان  
 العا لمراد تألما كان مستغنيا لكنه مستغن فليست بآراء كانت معارضة  
 ثم قبل بعد التعريف على تعليل المعال الاول بعد عارضة السائل الجواب  
 ثم انه معارضة على اختيار المصير كما سيظهر من ستم عدد كونه معارضة كما هو مختار  
 غير يمكن ان يقال ان المراد بالخصم المعال الاول المثبت لمع بال دليل المعاصر  
 ثم لا بد المناظر من التوجيه فلا بد من بيان ذلك قال التوجيه ان يوجه  
 المناظر كلامه مستندا او نقضا او معارضة في الكلام انهم انصب من منصب الغير  
 وهو غير مختص كما ان قال احدنا قال بوجاهة وهو ان الله عزها اذا جامع  
 المظاهر في حلال صيا الكفارة استأنفتم استدل بان قال جاهد تعاقب الزمان  
 فن لا يقتضيه تقديم الكفارة على التمس من ضرورة التمس من الجاه فاما  
 بالجماعة التقديم بل ان يستأنف لا يجوز عمل ذلك لان كان منصب  
 الناقل تعمي التمس فليست في الاستدلال ان منصب المدعي مما فرغ من المقدمة



قال فيقول بعض الحكماء ان اضافة القصد الى الاستقامة  
المحتوى على معنى الطبيب مما لا يطهر الطبع الثالث له قال عدم  
الشرط في النية بما لا يذهب الى الطبع المستقيم لكن  
وكل ذلك ظاهر على الطبع المستقيم لكن  
الامر في ذلك ليس من المستحبات  
ناراد به ما هو اعم منه ليس من مستحباته  
بالتفصيل اي ان يصح ان يكون مستحبا  
وكان مستحبا بالفعل لا بالاعتقاد المستقيم  
فكذلك به على الشرع المستقيم







فافقهوا على انه يجب الطلب  
 لا يجب فليكن التوفيق  
 و نقسره الى جواب ظاهر  
 فتأمل  
 علم الخاطب انه اراد بالعلم  
 الاعتقاد سواء كان  
 اوراجا وبالخاطب السائل  
 بقدرية ما بعد  
 حمد  
 حمد  
 الحمد لله











بعد اثبات التساوي أي بعد بيان كوز السند مسايا الحد المفقد الموثوقان يكون كلما  
غائبة قبال بيان يظهر من الماشية فأنهم بيان للتساوي ٣

صدق السند صدق المقدّم المنقوب والعكس لا يفيد بطلان المنع كان يثبت  
أي انما شرط الاثبات بغيره الخ ١٣

المتكلم كن قوليجوان يكون بعض المتغيرين مما مسايا الحد كون كل متغير عادت ثاثير يطل

بالدليل ذلك الجواز ويجاب بآثار المقدّمات اعم من ان لم يكن المانع مستندا

او يكون مستنداً بالسند المساك او غيره مع التوضيح <sup>الخمس ١٢</sup> بانه من متهمك بشئ والعرض

مستحسن وليس واجبة المناقشة باثبات المقدار من التوضيح ايضا هو المقصود فقال  
 و عدم الوجود لا ينافي الاستحسان وان كان لا يستلزمه ١٢  
 الحجج ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١

لَمْ يَنْقُلْ عَنْ ابْنِ السَّيِّدِ الْمَسْنُوعِ قَتِيرَ سَوَاءٍ كَانَ مَسْنُوعًا أَوْ لَا يَنْسِبُ إِلَى الْمَرْبُوعِ الْمَانِعِ فَإِذَا تَرَدَّدَ

انما القدر الممنوع حقيقة كما هو تقديره في كلامه <sup>عليه السلام</sup> هذا اما ان يقيد قوله بعد اثبات  
في الاول ١٣ في الثاني ١٢ في المايرد وهو ظاهر على من تأمل ١٤

التسليم مما اذا لم يعتقد المانع ذلك لو يرد به كونه مثبتا في ذهن السامع المانع اما

بانتفاء المنع أو باعتبار ظنه ثم اعلم ان دفع السهم يكون على وجهين احدهما

المنع بان يكون نظرياً في طلب المحلل الدليل من المانع عليه وهذا عبث لان  
 في مثله انه اذا كان يدعي حقيقاً تطالب التنبيه عليه وانما خص بالذكر لان النظرى هو فاصل في باب

اللازم عليه اثبات المقدّمات واثبات السند لا ينفعل بل ينبغي فلهذا خصّ قوس سورة

[illegible]



۱۰۰

انما نفعه ان يتركه في القبر  
ان السنن على ما ذكره في القبر  
كمين في القبر في القبر

الملك الناصر الملك محمد بن قلاوون

مجلس

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
نعم انعم الله علينا  
بما لم ندر

ماوردان است

المختصين في الفنون

الكتاب الثاني في بيان

卷之五  
 五言古詩  
 五言律詩  
 五言絕句  
 五言排律  
 五言長句  
 五言歌行  
 五言雜詩  
 五言雜體  
 五言雜賦  
 五言雜歌  
 五言雜曲  
 五言雜雜  
 五言雜類  
 五言雜體  
 五言雜賦  
 五言雜歌  
 五言雜曲  
 五言雜雜  
 五言雜類

الأبطال بالذكري والثاني الأبطال وهو ما ينفع إذا كان مساويا للمنع لأن انتفاء  
أحد المتساويين في الخارج يدل على انتفاء الآخر فية بخلاف ما إذا كان  
فانه لا ينفع فإن انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم أما السند الأول  
فهو بالحقيقة ليس بسند لأن قيد المصداق بطلان بقوله بعد اثبات  
<sup>لما ذكره</sup>  
التساوي وينقص الدليل إذا كان قابلا للنقض بأحد الوجهين المذكورين من  
المتخالف لزوم الحال بأن يقول السائل هذا الدليل غير صحيح لتخلفه عن المدلول  
في تلك الصفة لأنه لو كان المدلول ثابتا لزم اجتماع النقيضين مثلا و  
يعارض أن كان قابلا للمعارضة بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة من المعارضات  
بالقلب المعارضة بالمثل والمخالفة بالغير كما مر فيما سبق في صور النقض والمخالفة  
بالمع إذا كان قابلا له أو النقض إن كان صالحا أو المخالفة إن كان قابلا لها من العلل  
الأول يعد لنقض المخالفة بصير سائلين له ثلاثة مناصب كانت للسائل  
كأن قد يورد أسئلة الثلاثة على كل واحد منهما فكل كلمة او منع الخلوون الجمع يجوز

19

[illegible][illegible]



[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في عباده من عبادته ما فيه لهم نفعاً  
والمسلمون في الدنيا والآخرة



وهو قولهم لا يمتنع على ما ذكرناه من أن هذا المذكور  
 والجزء الأول جنس والثاني فصل في الممتنع بأن يقال لهم إن هذا  
 جنس الثاني فصل في مقتضى بيان الاختلاف في طوره بأن يقال إن كوت  
 ليس بما نفع له من أفراد غير المحذور فيه عكسه بأن يقال إن ليس  
 بجامع لغيره من أفراد المحذور عنه ويحاض به من غير ما ذكره  
 لكن لا بد أن يكون ذلك الغير ما يقتضيه الحد إذا لا تقارض بين التناقضات  
 فإن أحد أمرها لا يمتنع لا يمتنع كما أن لنا ذلك لنا الدلائل  
 عليها فإن النقص المعارضه تنوع التناقضات بل تحقيق المقامان  
 المتحدان تصويره وتنقيش لخصائصه في الذهن وهو كما في صورة الحد المذكور  
 نتيجة الذهن الواضح وهو ما يتم في صورة أخرى لهم من الأول لا يحكم  
 عليه بالحد بل هو صحت التصديق في تنوع أمثله لا كمثل التناقض أن الحد  
 ينقش في الذهن صورة معقولة وهذا ينقش في الذهن صورة محسوسة فكما أن إذا

في وجهه من أن لا يمتنع على ما ذكرناه من أن هذا المذكور  
 والجزء الأول جنس والثاني فصل في الممتنع بأن يقال لهم إن هذا  
 جنس الثاني فصل في مقتضى بيان الاختلاف في طوره بأن يقال إن كوت  
 ليس بما نفع له من أفراد غير المحذور فيه عكسه بأن يقال إن ليس  
 بجامع لغيره من أفراد المحذور عنه ويحاض به من غير ما ذكره  
 لكن لا بد أن يكون ذلك الغير ما يقتضيه الحد إذا لا تقارض بين التناقضات  
 فإن أحد أمرها لا يمتنع لا يمتنع كما أن لنا ذلك لنا الدلائل  
 عليها فإن النقص المعارضه تنوع التناقضات بل تحقيق المقامان  
 المتحدان تصويره وتنقيش لخصائصه في الذهن وهو كما في صورة الحد المذكور  
 نتيجة الذهن الواضح وهو ما يتم في صورة أخرى لهم من الأول لا يحكم  
 عليه بالحد بل هو صحت التصديق في تنوع أمثله لا كمثل التناقض أن الحد  
 ينقش في الذهن صورة معقولة وهذا ينقش في الذهن صورة محسوسة فكما أن إذا

في وجهه من أن لا يمتنع على ما ذكرناه من أن هذا المذكور  
 والجزء الأول جنس والثاني فصل في الممتنع بأن يقال لهم إن هذا  
 جنس الثاني فصل في مقتضى بيان الاختلاف في طوره بأن يقال إن كوت  
 ليس بما نفع له من أفراد غير المحذور فيه عكسه بأن يقال إن ليس  
 بجامع لغيره من أفراد المحذور عنه ويحاض به من غير ما ذكره  
 لكن لا بد أن يكون ذلك الغير ما يقتضيه الحد إذا لا تقارض بين التناقضات  
 فإن أحد أمرها لا يمتنع لا يمتنع كما أن لنا ذلك لنا الدلائل  
 عليها فإن النقص المعارضه تنوع التناقضات بل تحقيق المقامان  
 المتحدان تصويره وتنقيش لخصائصه في الذهن وهو كما في صورة الحد المذكور  
 نتيجة الذهن الواضح وهو ما يتم في صورة أخرى لهم من الأول لا يحكم  
 عليه بالحد بل هو صحت التصديق في تنوع أمثله لا كمثل التناقض أن الحد  
 ينقش في الذهن صورة معقولة وهذا ينقش في الذهن صورة محسوسة فكما أن إذا



[illegible]



القول

يدفع الى تنوع المنوع الواردة  
على التعريف بالحدود الاصطلاحية بمنزلة  
من اجل الاصطلاح وبغير ذلك من الوجوه  
وهو العلاقة بين المصطلح والاشياء  
او المعنى المصطلح عليه الاشياء  
او المعنى المصطلح عليه الاشياء  
او المعنى المصطلح عليه الاشياء  
او المعنى المصطلح عليه الاشياء

قدس سره ان يقول فانه يسرهل فيها مجرد نقل الخ وارجع شيه راسه منسب الي  
المنع اتفه الامر بله تكلف غايته انه يري على انه لا صفة في المنع انما هي  
في جوابه وبالحجزة هذا الكلام لا يجوز عن نوع خدر شدة ويدفع المنع الزواي  
عليها مجرد نقل من اصل الاصطلاح كما يدفع المنع الوارد على القضية بالنقل  
من اصل اللغة او عينا استعمال من العلاقة بين المراد وبين المعنى  
المصطلح او بيان ارادة بان يقال لا يريد ما يفهم من ظاهر اللفظ بل يريد معنى  
اخر واعلم ان اطلاق المنع يعني المنع النقض والمعارضة ببيان قولهم  
اطلاق لفظ المنع على كل واحد منها هذا المعنى على اسئلة الواردة على الحد  
بطريق الاستعارة المعهودة باعتبار تشبيهها بالمصطلح ان يستعمل الحقيقة  
بناء على ان الالفاظ المذكورة كما انها موضوعات للمعاني  
المشهورة يستعمل ان تكون موضوعات لتلك المعاني ايضا كذا  
فقل عنه قدس سره البحث الثالث ما يستبان من قوله

فانما يتجوز ان في المقابلة للمعنى وادراكها منطوقا بالمنع على مقتضى  
ان انما يرد على ما هو المراد من المنع على مقتضى  
المعنى المصطلح عليه الاشياء  
او المعنى المصطلح عليه الاشياء  
او المعنى المصطلح عليه الاشياء  
او المعنى المصطلح عليه الاشياء  
او المعنى المصطلح عليه الاشياء  
او المعنى المصطلح عليه الاشياء  
او المعنى المصطلح عليه الاشياء  
او المعنى المصطلح عليه الاشياء

الكلية المستعملة في غير الموضوع  
لجسالة مع وجوده في قوله  
في ارادة فان كانت  
السلالة على غير التفسير  
الاستعارة معروفة في  
اربعة النواحي القيس  
هو نفسه غنظ  
الاستعارة معروفة في  
الاستعارة معروفة في







[illegible]

بموجب طلب الدليل على مقدرة معينة منه ما أن يرى في طلب الدليل على  
تلك الدلائل وهو صحيح لكنه ليس منع حقيقة بل لا يبطئ عليه لفظ المنع  
جاءوا على ما عرفت كالنقص في المعارضة أي كالأدلة لا يتوجه النقص في المعارضة  
لعدم الدليل المذكور للآثار فيقال في المنع منع المتقول من حيث هو  
منقول لعدم التزام صحته وأما إذا التزم صحته فمن حيث الالتزام  
ليس يناقل فكل ما ليس ينقل بهذا الاعتبار فيوجب عليه المنع قال  
قدس سره فيما نقل عنه أنت خبر بيان هذا القول منه يدل على أن  
تفسير المقلد لا يتوقف عليه صحة الدليل غير مسلم عنه ثم كلامه في  
الدلائل أن المتقول بعد كونه ملزماً للصحة ليس مما يتوقف عليه صحة  
الدلائل مع أنه يجوز ورود المنع عليه ولا يخفى عليه إجماله أنما يدل على  
بطلان ما ذكره المنع بطلب الدليل على المقدرة ما إذا فسر بطلب الدليل  
على ملزوم الصحة فلا يخفى من جهة عليه حج أن يمنع المدعى



بعد العلم فزيادة الظهور وليس باظهار اذا التنبيه

[illegible]







منع الخفاء أي البديهي الذي فيه خفاء ومن منع مقدمة التنبيه  
 بغير أن المضاف محذوف  
 فإنه أي كل واحد من منع البديهي يعني طالب التنبيه سلبه منع مقدما  
 التنبيه بمعنى طالب الدليل أو التنبيه عليه يجوز نحو الماعرف من أن  
 المنع حقيقة طالب الدليل على مقدمة معينة فمن الدليل العلاقة  
 كون كل جزئيا مطلق الطلب منع للمقدمة مرتب في الذكر على منع مقدمة  
 أخرى على تقدير التسليم أي تسليم المقدمة الأخرى سواء كان منع  
 المقدمة المتقدمة أو لا والمتوخى ثانيا أو بالعكس سواء كان المنع  
 المذكور في التبريديات كما إذا قال المعلن لا يجوز أن يكون هذا أو  
 ذلك فإن كان هذا أفكذ أو أن كان ذلك أفكذ لا يقول السائل لا نسلم  
 أنه إن كان هذا أفكذ أو أن سلمناه فلا نسلم أنه إن كان ذلك أفكذ  
 أو يقول بالعكس بأن يقال لا نسلم أنه إن كان ذلك أفكذ لا  
 أن سلمناه فلا نسلم أنه إن كان هذا أفكذ أو لا يكون فيها

فإن كان المنع حقيقة  
 وليس لمنع حقيقة  
 يمنع من بطلان المنع  
 منع حقيقة التنبيه ليس  
 من قوله وإنما التنبيه في كلام  
 عليه ذلك ويشهد بذلك  
 ذلك أيضا الدليل في تعريف  
 المقدمة أمره كالمطلب  
 المطلوب في تعريف المنع  
 فإن المقدمة لا تخفص  
 لها دليل

١٢٨

أنه أي كذا  
 تنبأ في إطلاقها  
 تنبأ في إطلاقها  
 وقيل إن كان  
 المنع والمقدمة وان كان  
 مقتضيا لأن لا يكون  
 مقتضيا للتنبيه  
 ومقتضى التنبيه في  
 كون قد صرح أن الدليل في  
 المنع يقتضي أن المنع  
 المنع يقتضي أن المنع

فإن كان المنع حقيقة  
 وليس لمنع حقيقة  
 يمنع من بطلان المنع  
 منع حقيقة التنبيه ليس  
 من قوله وإنما التنبيه في كلام  
 عليه ذلك ويشهد بذلك  
 ذلك أيضا الدليل في تعريف  
 المقدمة أمره كالمطلب  
 المطلوب في تعريف المنع  
 فإن المقدمة لا تخفص  
 لها دليل



[illegible][illegible][illegible]



كذلك حتى يكون  
المتغير محلا لم لا يجوز  
ان يكون المتغير  
في ذلك المتغير  
برواي ما كان  
فيه من الاوصاف  
لا يحصل امر  
ما كان فيه منهما  
فلا يتحقق كونه في  
بها يقول العنصل

مفتی جو اب ان فقیر  
المتعجبین کا چیل چلا ان  
بچوں کو قبول اس مہل  
کمان فقیر اور مال امر  
ماکان فقیر اما علی  
التقیر الاول فقط ہر  
واما علی الثانی  
فلان کو نہ لے  
کون الزوال عدیب  
لاینا فی حاضریہ  
وال



[illegible]

وما حادثان وبيان عدم الخلو من الاعيان لا تخلو الكون في حينه  
فان كانت من حيث كونها في ذلك الحيز الان مسبوقة بكون آخر فيه فهي  
ساكنة وان لم تكن مسبوقة بكون آخر فيه بل يكون في غير آخر فتركه ويقول  
المانع لا ندر ذلك الا انحصار لم لا يجوز ان لا تكون مسبوقة بكون آخر اصلها  
في ان الحدوث في كونها خالية عن الحركة والسكون كلها فلا محل حج ان  
يكون <sup>فان الحكم في ان حدوثه ليس متصفا بكونه قبل هذا الان في غير آخر او في هذا الحيز لانه لم يكن قبله تحقيق معنى الحدوث</sup>  
يد ويد ويقول ما ان يكون الا انحصار ثابتا او لا فان كان ثابتا فقد تم الدليل  
ولا يلزم ثبوت المم هو حشد الاعيان لانه اذا لم يكن الشيء مسبوقا  
بكون آخر فلا شك في حدوثه <sup>لانه انحصار الاعيان بين ان يكون قبل ان وجوده في غير او في هذا الحيز او في غير آخر</sup> وقبل ان يخلو منه ايضا يعني ان بعضهم قالوا  
ليس للمحل ان يقول ذلك بل لا بد من اثبات المقدار المنقذ او التغيير الى  
دليل آخر فانه ادعى ثبات الحكم بالدليل لا يتحقق ذلك <sup>لانه ما ذكر</sup> الا بذكر الدليل  
وما اختار المم هو الاظهر لان المقصد الاصل من اثبات المقدار ثبوت المطلوب <sup>لانه على</sup>  
ثبت بدنه لا حاجة اليه اليه شارح فيقول فيتحقق توقف المانع الى اتمام العمل  
والدليل على ضعف ما قيل

[illegible]

۵۱



[illegible]



لست متعلق بالغلط وقايد الحل بمقابلة المنع لهذا الخالفه الجملت

卷之六



19

[illegible]

الخامس منجلة المعاني من السند النبوي والحقائق المقدسة ومنقولة للمنع

ولو كان ملزوميته وتقويتها بعمد الأفع قلا هيذا ان يكون السند الصحيح لهم من

المقدّم المنقح مطلقا يجوز أن يكون مطلقا متعلقا بقوله لا يكون فيكون المعنى

لا يكون اعم لا مطلقا ولا من وجه ويجوز ان يكون متعلقا بقول اعم فيكون المعنى

لا يكون اعم طلقا من وجهه والظاهر الموفق بالسياق <sup>بالاخر حد ١١</sup> واول كان الاسم <sup>لغة بالظاهر المسألة ١٢</sup>

من جلا يكون ما زودا وتقويا من كل وجه من هذا أي من أجل السنه

ملزم مقوقا الوالى اهل النظر امان مقدمه موجبة في ان الزكوات والخراجات

بكر متع مستند ايامه اليه السوفسطائية النافون اثبت حقائق الاشياء

لَكَ الْحُكْمُ الْمُنْتَبِهَاتُ، لِمَا عَدَا ذَلِكَ السُّنْدَ كَابِرَةً غَيْرَ مَعْنِيَةٍ وَنَذَرِي الْأَكْثَرِ

والتراوقات المنع مستند بعد ای بعد المنع لم یجوز کما یقال اذکرستم لم یجوز ان یکون

كدام لا يكون كما يقال هذا هم لم لا يكون ان يكون كذلك وكيف لا وواو الى الخ مقرون

لنظايف لا مع والجمال كما يقال في الغرير كيف لا والامر كننا وقد ينكر كلمة انما

۱۲

[illegible]











الحق قولنا  
 يخفى الخ قال في الحاشية  
 حاصله ان ابطال السند لا ينافي اثبات  
 المقدمه المنعوتة في هذه المادة الخاصة بالاثبات  
 بآثارها مطلقا فان قلت ما اقرت به على بنا  
 الخ فان قلت ما اقرت به على بنا  
 الاصل مطلقا فيفيد اثبات المقدمه المنعوتة في هذه  
 المادة خاصة دون غير قلنت السند  
 في مثال المذكور عدم السند بالنسبة الى تلك المقدمه  
 وانما قلنا لا يفيده ابطال اثباتها اذ ان المقدمه مطلقا و  
 السند مطلقا فان قلت قد تقدم في هذه المادة فمعلوم ان  
 من جهة بالنسبة الى انقيض تلك المقدمه مطلقا و  
 ظاهر ان الامر اذا كان كذلك فبطلان المقدمه مطلقا و  
 ايها مطلقا فان قلت قد تقدم في هذه المادة فمعلوم ان  
 افادة السند لا يفيده ابطال اثباتها اذ ان المقدمه مطلقا و  
 الامر اذا كان كذلك فبطلان المقدمه مطلقا و  
 قلنت وجه التوفيق ان المراد من وجه بالنسبة الى انقيض تلك المقدمه  
 عموم السند بالنسبة الى المقدمه من وجه بالنسبة الى انقيض تلك المقدمه  
 مطلقا فبما يحقق مثل هذه المادة المخصوصه فان اذ رفع ما يرد عليه  
 والتفكير في وجهه وبما ذكرنا توجيهه في تلك المقدمه مطلقا و  
 من ان ابطال هذا السند لا يفيده ابطال عموم السند بل يفيده  
 على المقدمه المنعوتة ايضا تحقيقا لمعنى العموم وابطال الاستلزام ابطال  
 المقدمه المنعوتة دون اثباتها فكيف يصح كلامه في  
 اشارة المقدمه الخ فافهم

من غير عكس كلي واما الثاني فكما اذا قال المعلن في دليله هذا انسان  
 فان بعض الانسان ليس بهذا كباقي  
 ويقول السائل لا يرد ذلك لم لا يجوز ان يكون ابيض في السند هو كونه ابيض  
 اعم من وجه من عدم كونه انسانا لانه يوجد كونه ابيض مع كونه انسانا ابيض  
 الذي هو تقيض المقدمه المنعوتة ١٢ لما في الانسان الرومي ١٣  
 كما يوجد مع عدم كونه انسانا لانه يوجد مع كونه ابيض مع عدم كونه  
 كما في البحر ابيض ١٤ لا يفيده كونه  
 ولا يخفى عليك ان ابطال السند لا يعم مطلقا فيثبت المقدمه المنعوتة  
 فانه اذا بطل عدم كونه صاحبا بالفعل ثبت كونه انسانا وليس اى السند  
 بسند الحقيقة لانه لا يقوى المنع في الحقيقة وان كان يقوى تحقيقا لمعنى  
 العموم ولعدم كونه سندا في الحقيقة لا يدفع الا في ما يكون الا عدم كونه  
 الخاص فابطاله يفيد ان بطلان اللازم يستلزم بطلان المذكور كما عرفت  
 بيان حد السند السند المساوي ان لا ينفك احدهما عن الآخر في صورته  
 منه يعلم طالع السند المبسوط ١٥ الى السند والمنع ١٦  
 التحقق والانتفاء يعني كلما يوجد وينعدم السند يوجد وينعدم انتفاء المقدمه  
 الممنوعه وكلما يوجد وينعدم الانتفاء يوجد وينعدم السند مثلا ان يجعل المعلن

٥٤  
 معنى العموم يقتضي ان لا يكون السند الا في ما يكون الا عدم كونه  
 قوله وان كان يقوى انه وان كان يقوى في الجملة والقرينة عليه قوة  
 لانه لا يقوى المنع حقيقة بالنسبة الى ما اذا كان التقوى حقيقة وما زاد  
 في الجملة فلا ينافي في ما اذا كان التقوى حقيقة وما زاد  
 ان به الحكم ليس على الاطلاق بل اذا كان السند الا في ما يكون الا عدم كونه  
 الى المقدمه وهو ما من وجه بالنسبة الى انقيض تلك المقدمه مطلقا و  
 مطلقا بالنسبة الى اصل المقدمه وفيه الصورة ١٧  
 حالة بانه لا يفيد في هذه الصوره ١٨  
 في بيان حد السند هو حد السند  
 بالبيان بيان للصفه هو حد السند  
 عدم كون الام سندا في الحقيقة  
 سندا ذلك البيان في غير مساهمة  
 وان اراد به بيان نفسه لزم  
 دقه السند على بيان الشارح والبيان  
 لانه انما في نظري الزمير لا سناه  
 المشهور في ترويضه لزمير السند في  
 بما يصح السند به واذ كان السند  
 زعم الله تعالى في ابطال السند  
 ان جملة العلوم ان السند  
 انما لا قيل في جملة العلوم



[illegible]







من قوله  
 فاذ اختلف الدليل بحسب الحكم  
 الاوسط او رد عليه ايرادين في الجواب  
 فترده ان الدليل اذ اختلف بحسب الحكم ايراد  
 لا يكون اجزاه على الاطلاق بل يكون اجزاء  
 وبسبب اقسام الادلة تختلف باختلاف  
 الاوسط ان قيل ايراد باختلاف  
 الدليل بحسب الحكم الاوسط ان يكون  
 مراد او ملازمه انما يناسب السائل  
 كما يدل عليه قوله بان يجعل  
 مراد او ملازمه انما يكون كما يعينه  
 فترده ان السائل اذا جعل  
 مراد او ملازمه قائما مقام الحكم  
 فترده ان السائل اذا جعل  
 مراد او ملازمه قائما مقام الحكم

صورة اخرى مع انه لا يختلف كبا اعتبار موضوع المطالب فاذا اختلف  
الدليل بحسب الحد الاول بان يجعل لسائل مراد فيه او ملازمه مقامه  
لم يكن لجرائه بعينه وقد يحتاج الشاهد الى دلالة على فساد الدليل  
الى دليل اذا كان نظريا غير معلوم للسائل في طلب عليه او تنبيهه ان كان  
بدنيا غير اولي وقد يسمى القدر في طرق التعريف عكسه نقضا وذلك  
لان معنى الطرح هو التلازم في الثبوت بمعنى كل ما صدق عليه الحد  
صدق عليه الحد ودفعه العكس التلازم في الانتفاء بمعنى ان كل ما لم  
يصدق عليه الحد لم يصدق عليه الحد فاذا لم يكن التعريف  
مانعا فقد انتقضت الكلية الاولى اذا لم يكن مانعا انتقضت الثانية  
فله مشابهة بالنقض الاجمالي حيث يقال هذا التعريف ليس  
بصحيح لاستلزامه دخول فرد من افراد غير المحسوس ود  
فيه او خروج فرد من افراده عنه فيطلق عليه

فقلت لا نسلم ان اسما من الالهي  
مراد او ملازمه قائم مقامه بل  
بجزاءه بعينه فان الاله وسطا  
الشيء من الالفاظ هو محقق بينه  
الاجل ما في الالفاظ فظاهر واما  
الملازم فان الملازم يستلزم  
بعينه وحقائق الالهام ان  
منه فبزه لا يتصور به ان اجزاء الالهي  
فيه بل هي اعم على كونها  
والا يكون الاختلاف اما بحسب  
موضوع المطلوب او  
ما يجري مجراه وقد يكون  
بجلاصته ورتبه فالمراد بالبعينه النوع  
النوع الاول والمتبادر الى الذهن  
الاشائي بقول المتبادر الى الوسط  
الاجزاء بعينه ان تجزئ الاوسط  
منه ولا يكون ما يجري مجراه  
موضوع المطلوب بل هو  
موضوع البعينه ان تجزئ الاوسط  
الاجزاء بعينه ان ملازمه  
كذلك مراد او ملازمه

[illegible]







من غير ضرورة (وهو لا يجوز بالاتفاق) فان المنع في وضع السائل وانما يفرق قيل فان قيل بذهاب المقدرة اما ثابتة بالبداهة التي هي بمنزلة الدليل او

ندفع ذلك التخاصف بان نقول ان ذلك الدم ليس نجس لانه لا يلزم غسل ذلك الموضوع وانعدام الحكم لانعدام العلة لا مع وجودها ومثال الثالث انه اذا اورد على ذلك التعليل ان ما يخرج من جرح صاحب الجرح السائل نجس خارج من بدن الانسان مع انه ليس نجس حيث لم يتقرب به الطهارة مادام الوقت باقيا ندفعه باننا نقول ليس الحكم المطبوع متخلفا عن الدليل بل هو موجود لكن لا يظهر في الحال لوجود مانع ولا لم يتمكن المكلف من الاداء ولهذا يلزم الطهارة بعد خروج الوقت بهذا الحد لا بخروج الوقت فانه ليس نجس بالاجماع والحكم هو كونه نجسا موقفا للوضع مطلقا لا كونه نجسا في الحال مع وجود المانع ومثال الرابع ان يقول المدعي حقيقة الانسان موجودة لانه شيء ومقتضى الاشياء موجودة في نفسه عليه انه على تقدير وجود حقيقة من الحقائق يلزم محال وهو انه لو كانت موجودة فاما ان يكون وجودها موجودا اولافان كان الثاني

فكانها يكون اما ان يكون الدليل في نفسه لا نقض الدليل المذكور



قوله وانما يلزم من الخلق بالعدم  
 ان حقيقة الوجود غير اعتبارية بل هي اعتبارية  
 في الاعتباريات ليس كحال لانه يتقيد  
 بانقطاع الاعتبارية بل هي اعتبارية  
 لا يتم اعتبارها اعتبارية بل هي اعتبارية  
 واقعية قلست وعلى تقدير اعتبارية  
 فعل كل وجود وجودا مستقلا  
 عين الوجود والتسلسل وجودا مستقلا  
 متناهيته تنبأه فلا يلزم التسلسل  
 احوال كذا في قول الخلقه  
 انما يلزم من الخلق بالعدم  
 ان حقيقة الوجود غير اعتبارية بل هي اعتبارية  
 في الاعتباريات ليس كحال لانه يتقيد  
 بانقطاع الاعتبارية بل هي اعتبارية  
 لا يتم اعتبارها اعتبارية بل هي اعتبارية  
 واقعية قلست وعلى تقدير اعتبارية  
 فعل كل وجود وجودا مستقلا  
 عين الوجود والتسلسل وجودا مستقلا  
 متناهيته تنبأه فلا يلزم التسلسل  
 احوال كذا في قول الخلقه

فكيف يوجد بدن الوجود والكان الاول يتكلم في ذلك الوجود  
 هكذا فاما ان يتنهي الى وجود لا وجود له او يتسلسل كلالها محالان  
 وتدفعه باننا لا نتم لزوم المحال وانما يلزم ان لو كان حقيقة الوجود  
 وجودية ولا نتم ذلك لو سلم فوجوده عينه ومثال الخامس  
 انا نقول ان فعل زيد غير مخلوق الله تعالى لانه فعله بدأ افعال العباد  
 بخلقه تعالى فيرد عليه النقض من قبل المعتزلي بالزناء بان يقول الزناء  
 فعل من افعال العباد وليس بخلقه تعالى لانه قبيح ومخلق القبيح قبيح و  
 اتصافه تعالى به محال وتدفعه بمنع كون خلق الزناء قبيحا محالا وانما القبيح  
 والمحال فعله لا خلقه بينهما يكون لا يخفى البحث السابع في المدلل  
 اعم من ان يكون قبل قامة المدعى الدليل وبعد هاهنا من غير الدليل  
 عليه بان يقول السائل هذا المدلول ليس بصحيح من  
 غير ان يقيم على عدم صحته دليلا متكبرة لا تسامح

انما يلزم من الخلق بالعدم  
 ان حقيقة الوجود غير اعتبارية بل هي اعتبارية  
 في الاعتباريات ليس كحال لانه يتقيد  
 بانقطاع الاعتبارية بل هي اعتبارية  
 لا يتم اعتبارها اعتبارية بل هي اعتبارية  
 واقعية قلست وعلى تقدير اعتبارية  
 فعل كل وجود وجودا مستقلا  
 عين الوجود والتسلسل وجودا مستقلا  
 متناهيته تنبأه فلا يلزم التسلسل  
 احوال كذا في قول الخلقه

٦٣

المدلول الاول في اعم من ان  
 يكون في المدلول او في الدليل  
 او انما يعم من ان يكون في  
 يسمع لانه من اذنه فيكون  
 الصواب واخلاق الحق ولا الزام الخصم  
 توبه الحق خاص بين في النسبة بين  
 الشئيين لا الاظهار الصواب والباطل  
 الباطل والاظهار الخاص والعام  
 لا يلزم من الخلق بالعدم  
 ان حقيقة الوجود غير اعتبارية بل هي اعتبارية  
 في الاعتباريات ليس كحال لانه يتقيد  
 بانقطاع الاعتبارية بل هي اعتبارية  
 لا يتم اعتبارها اعتبارية بل هي اعتبارية  
 واقعية قلست وعلى تقدير اعتبارية  
 فعل كل وجود وجودا مستقلا  
 عين الوجود والتسلسل وجودا مستقلا  
 متناهيته تنبأه فلا يلزم التسلسل  
 احوال كذا في قول الخلقه

المدلول الاول في اعم من ان  
 يكون في المدلول او في الدليل  
 او انما يعم من ان يكون في  
 يسمع لانه من اذنه فيكون  
 الصواب واخلاق الحق ولا الزام الخصم  
 توبه الحق خاص بين في النسبة بين  
 الشئيين لا الاظهار الصواب والباطل  
 الباطل والاظهار الخاص والعام  
 لا يلزم من الخلق بالعدم  
 ان حقيقة الوجود غير اعتبارية بل هي اعتبارية  
 في الاعتباريات ليس كحال لانه يتقيد  
 بانقطاع الاعتبارية بل هي اعتبارية  
 لا يتم اعتبارها اعتبارية بل هي اعتبارية  
 واقعية قلست وعلى تقدير اعتبارية  
 فعل كل وجود وجودا مستقلا  
 عين الوجود والتسلسل وجودا مستقلا  
 متناهيته تنبأه فلا يلزم التسلسل  
 احوال كذا في قول الخلقه



ونصبه مع اقامة السائل لدليل عليه قبل اقامة المدعى الدليل عليه  
 في الموضع الذي قدس من المدعى قبل اقامة المدعى الدليل مدلوله مجازا  
 باعتبار ما يؤيد اليه اولاً من شأنه ان يقام الدليل عليه او من اقامة قوله  
 وبعد اقامة الدليل ثم الغضب ليس بمسموع عند المحققين وبعد اقامته  
 المعلن الدليل عليه اي على المدعى المعارضة فلا يذهب عليه انه يفهم من  
 هذا الكلام ان المعارضة عبارة عن النفي وتعرفها السابق دليل  
 واضح على انها اقامة الدليل فاعله لكان الملازمة بين المعنيين  
 اطلق عليه ما ثم اختلف في اشتراط التسليم اليه اشارة بقوله وهل  
 يشترط فيها تسليم دليل الخصم لوم من حيث الظاهر بان لم يتعرض لدليله  
 اصلاً لا بالنفي ولا بالاثبات ام لا يشترط الاول هو لا يشترط الثاني  
 وهو عدم الاشتراط اظهره تسليم دليل المدعى مستلزم تصديق مدلوله  
 بحسب الظاهر فيلزم تصديق المتنافيين لا محالة ان تقول ان مراده  
 ان لا يثبت المدعى الدليل عليه قبل اقامة المدعى الدليل عليه

٢٢

ان لا يثبت المدعى الدليل عليه قبل اقامة المدعى الدليل عليه  
 ان لا يثبت المدعى الدليل عليه قبل اقامة المدعى الدليل عليه  
 ان لا يثبت المدعى الدليل عليه قبل اقامة المدعى الدليل عليه  
 ان لا يثبت المدعى الدليل عليه قبل اقامة المدعى الدليل عليه



قولہ ولایتم الخ وفیہ  
 تقریریم المعارفتہ بان وسیکم وان دل  
 علی دیکم یکن عندنا وسیل آخر  
 پس علی خلاف ما قلتم فلا یمیم  
 صریح المتناہیین کے  
 کہہ سکتے ہیں کہ  
 اے عدم علی الشافی  
 وظیفۃ المسائل فان حاصل  
 المعارفتہ اح ان وسیل  
 المعلن یکن بمستحق ثلث مثیل  
 یہ علی المیسل فان لنا وسیل  
 پس علی خلاف ما اوتیم فان  
 ان یوجہ بالمعروف  
 ان یوجہ بالمعروف

بالتسليم تسليم دلالة على مدعي الخصم ولا يلزم من ذلك تسليم مدعيه

حتى يلزم تصديق المتنافيين لكن يلزم على الثاني حصر وظيفة السائل في

المنع والنقض لا يخفى عليك انه انما يلزم الحصر ان لو شرط عدم التسليم

أما إذا لم يشترط التسليم فلا لأنه يجوز أن يوجد معارضة مع التسليم

غايته از المعارضة الخير المقرونة مع التسليم تندرج في النقص من ههنا ای

من اجل عدم اشتراط التسليم الترديعضهم تقريها مطلقا اعم من ان

يكون معارضة فيها مناقضة ومن ان يكون معارضة مخالصة بطريق العقل  
 لا يعمل المعلم ١٢

بان يقال لو كان دليلك بجميع مقدمات صحيحاً لا يصدق ما ينافي مدلوله لكن

عندك دليل يدل على صدق وقيل المعارضة في القطعيات أي الدلائل

العقلية والقلبية اليقينية راجعة الى النقض لمتنازع اجتماع القطعيين

المتنافيين بحسب نفس الامر <sup>بشيء</sup> الذي هو معارضة فيها النقص وانما سميت

معارضة فيها النقص ولم تسم نقضا فيها معارضة لان المعارضة صريحة

استدلان بقوله "والا فافهم"  
 دون اللازم على المصنف  
 انما يريد ما فيه على عدم الاشتراط  
 ان يقسم الشئ في عدم الاشتراط  
 ان نقسمه من ان  
 قولنا "فان  
 يكون الخلق في الحوائج  
 حاصله فان  
 ما ارادكم من بين  
 المعارضة بين ان  
 والمعارضة في القطعيات  
 ان المعارضة في النقيضات فافهم  
 معارضة فيما بل معارضة فيما  
 المنقضى وان اردتم معنى آخر سواء  
 فليس بالبيان يعلم صحة وفساد  
 قلت اردنا بيان المعارضة بين  
 المعارضة في النقيضات ومعنى  
 المناقضة بينهما فافهم  
 الدليل فصار المعنى هو  
 معارضة فيما

من ان تكون  
لهم الدين او من  
خالية عنه في المعارفة الاولى  
تسمى معارضة فيها النقص  
فلا محذور فانهم  
قوله يسمى المذكورة معارضة  
انما هو الى اصل ان الضمير  
المستكن في يسمى راجع الى  
المعارضة بتساويل  
المذكورة  
جبريل





لکن فی تقریر ضمنا ۱۳

والمصدر قيسنا دى فيه التذكير والتانيث ١٣

مصدر تیه سما

اسے البیدی ہی البیدین الخ ۱۲

الانواع الخمسة

44

[illegible]







واما الدليل الثاني ان المعارضات لا تقبل في الدليل الاول للحاصل  
 وهو بعد بطلان المعارضة قد استدل على ما  
 اوجاهه بديسيل آخر  
 فالقول ببقاء الاول  
 سادس من المعارضات  
 دون الثاني من الجواب  
 اذ لو

واما الدليل الثاني ان المعارضات لا تقبل في الدليل الاول للحاصل  
 وهو بعد بطلان المعارضة قد استدل على ما  
 اوجاهه بديسيل آخر  
 فالقول ببقاء الاول  
 سادس من المعارضات  
 دون الثاني من الجواب  
 اذ لو

لان الدليل الذي اقامه المدعى انه ينتهض على دعوى البطلان على الحكم  
 اما الرابع فلا بد من دليل في جانب المدعى وكذا الخامس كما ذكرنا من انتقاض  
 الدليل على دعوى البطلان لا على الحكم انما اتممت فيما ذكرنا من تفصيل الاقسام  
 الخمسة يظهر لك وجه جوازها اما وجه جواز الاول فهو انه لما عارض الدليل  
 الثاني للدليل من المعارض بقي دليله الاول سالما عن المعارضة فاحسن  
 التامل لينظروا لك الحق والحق جواز اي جواز فانتد فيه البعض ومنه  
 اي من اجل الجواز المذكور ادعوا الى اهل المناظرة انه اي الشأن اذا  
 عورض البديهي بالبرهان كان ذلك البرهان احق بالاعتبار  
 كالنقل اي كما ان الدليل النقل اذا عورض بالعقل كان العقل احق  
 بالقبول والاعتبار في جميع الاوقات الا اذا افاد الدليل النقل  
 القطع مثل ان يكون محكما من القرآن او الحديث  
 المتواتر تبصرة المراد بخلاف المدلول للمعتبر

فرضت السكينة  
 بهننا فالثاني احق بها  
 اقول انما حكم بقاء  
 وسيله الاول سالما عن  
 المعارضة لان اثبات  
 العقل المدعى بالدليل  
 بعد معارضة الخصم  
 ابطال نقض المدعى  
 بطلان دليل المعارض  
 في بطلان دليله  
 المدعى نتيجة لازمة

واما الدليل الثاني ان المعارضات لا تقبل في الدليل الاول للحاصل  
 وهو بعد بطلان المعارضة قد استدل على ما  
 اوجاهه بديسيل آخر  
 فالقول ببقاء الاول  
 سادس من المعارضات  
 دون الثاني من الجواب  
 اذ لو



فقالوا ايها الملعون اني نبيما قال  
ان يقبض كما اذا استبدل الحكيم  
العالم مستخرج من المشركين  
فقالوا

وہاں سے لے کر

المستفاد من

مجلس

الحمد لله الذي جعل

استغفر الله العظيم

الانصاف  
تعالى  
الانصاف  
الانصاف

طاهر المصطفى في روضه

ویرا باورانی

This image shows a close-up of a single page from an antique book. The paper is a deep yellow or tan color, heavily aged and stained. There are numerous dark brown and black spots, likely foxing or mold, scattered across the surface. The texture appears rough and uneven. The page is slightly curved, and the edges are frayed. The overall appearance is one of significant age and wear.

٥٦

في مفهومها أي المعارضة ما يتناول التقيض الآخر من التقيض المساوي

له فالاول كما اذا استدل الحكيم على ان العالم قديم واستدل المتكلم  
في النقيض ١٢

معارضاً على أنه ليس بقديم والثاني كما استدلل الشافعي رحمه الله

على أن الترتيب في الوضع فرض استدراك الخلق معارضاً على أنه

سنة والثالث كما استدل بالحكم على ان الجسم مركب من الصفة والصور

استل المتكلم ما في هذا العلم من كونه من الآيات الثلاثة في العلم

الزاد: تَبَيَّنَتْ الْحَقِيقَةُ

من البكاش التسعة ١٢

فسادها او بعارض بان لیستدل علی خلأ و فها و کل واحد من ذلك النقص  
 لے علی فساد دلیلها علی حذف فلفاض ۱۲

والمعارضة بعد إقامة العلال لدليل عليها أي على تلك المقدور يسمى المذكور

الذي هو بالنسبة الى تلك المقدرة نقضاً ومعارضة مناقضة على

سبيل المعارضة أو على سبيل النقص بشرط ألا ترتب اللقائهم

الأقرب وذلك أي تشبيته مناقضة لوجوب معنى المنع فيه بالنسبة

الذات

ان عدم كونه كراما في الدنيا  
 ايمان من الياسي بالله  
 لا يراى الا بالبرهان  
 مساوي لنقص كماله  
 فانه انما الله  
 لا ينفصل عن ان يكون  
 من المعاني التي هي  
 من المعاني التي هي  
 من المعاني التي هي

کتابخانه شخصی

۱۰ میگوید که من بیست و نه ساله بودم که به این راه افتادم



الى الدليل الذي اوتيت المقدمة مقدماته وفيه ان المنع على ما سبق  
طلب الدليل في طلبها بل مقصود السائل فساد الدليل والاثبات  
على انه التحقيق وانقل عن ابن في النقض طلبا منها فيه نظر  
خلاف المقدمة فالأولى ان يقال لميته مناقضة لمشاركتها في كون  
كل واحد منهما كلاما على المقدمة وقيل قبلها اي قبل اقامة الدليل  
عليها ايضا للعلم يلزم الفساد على اي حال وفساد الدليل الذي  
يستلزم صحة المقدمة على كل حال سواء اقيم ليلا او لم يقم اما اذا اقيم  
فظاهر ولما اذا لم يقم فلا نذا كانت المقدمة نظرية فلا بد من ان يكون  
المسل عليها دليل فنقض المقدمة يرجع الى ان الدليل عليها لو كان صحيحا يلزم  
منه محال لا نه يلزم من صحته صحة تلك المقدمة مع انها باطلة ولهذا  
صرح بان السندا اذا كانت مادته موجبة بمعنى ان ماصدا عليه ينقض  
المقدمة امنوع يكون موجبا لاحتقاق نفس الامر بوجه الدعوى بالنقض الاجمالي  
لان ذلك التقدير يظهر فساد المقدمة الممنوعة التي هي جزء

[illegible]



من الخطا فيه وليس من هذا  
من الغلط فيه وليس من هذا



في ذهن المخاطب هو اي ايقاع الشك باق بعد النقض المعارضة فلا  
 ينفعان وما لا ينفع لا يحسن ذكره دون المناقضة فانه يحسن ايرادها  
 اذ الغرض منها ظهور تلك المقدرة لا يلزم من ذلك ابطال غرضه حتى  
 يتأثير ببقاؤه وتعلل هذا البحث من المقاصد مبنى على تقدير كون  
 المعتبر في المناظرة قصدا لظهور الصواب في الجملة ولو من جانب اما  
 اذا اعتبر في ذلك من الجانبين فلا وجه لادراج هذا البحث في المقاصد  
 لانه على ذلك التقدير لم يكن المخاطبة مع ذلك المستدل مناظرة على وجه  
 وجهه كان واذا اجتمع المنوع الثلاثة فالمنع احق بالتقديم على كل من  
 الاخرين لان في الاخرين عدل لوسائل عما هو حقه لان حق السائل ان  
 يستفسر ولا يتعرض له ليل المعلن بالافساد لا صريحا ولا ضمنيا ويمكن ان يقدم  
 المنع بانه قدح في جنس الدليل قد يتحقق قبل تمام الدليل ايضا بخلاف الاخرين  
 والمعارضة احق بالتأخير لا تماثل في صحة الدليل ضمنا قبل النقض المناقضة

فيها الحسن ايرادها والمنافسة فيها عدم القناعة في ايرادها  
 عن ان لا يكون ايرادها والمنافسة فيها عدم القناعة في ايرادها  
 المستدل حتى يتأثير في ذهنه ودون ايقاعه في ذهنه  
 قال في الاواب بالبقاؤه في ذهنه ودون ايقاعه في ذهنه  
 الغرض من ايرادها والمنافسة فيها عدم القناعة في ايرادها  
 ذلك الغرض من ايرادها والمنافسة فيها عدم القناعة في ايرادها  
 بوقوع النقض في المعارضة في كلام بعض المحققين وقيل انما  
 لا يكون في الاواب بالبقاؤه في ذهنه ودون ايقاعه في ذهنه  
 مدلولات الادلة الظنية التي هي بحكم المناقضة كما ذكره في  
 المحل ثم فلا بد من ايرادها واما

٤٢

القطعيات فلا يمكن تخلف مدلولها  
 عنها فيجب ان نقتضيها على وجهها  
 المنوع الثلاثة في حكاية المنع او حكاية المنع او حكاية المنع  
 ان يدل على التعيين بالجملة كذا في النقض او حكاية المنع او حكاية المنع  
 اثبتت وعلمه واذا لم يكن كذلك فالنقض او حكاية المنع او حكاية المنع  
 قال نقول باجماعنا على القاعدة الاولى ان يقال ان حكاية المنع او حكاية المنع  
 واما ان يلزم بطلان القاعدة الاولى كما ذهب اليه بعض المدعيان  
 ونحوه من التحقيق حتى يبيح اجماعهم على القاعدة الاولى ان يقال ان حكاية المنع او حكاية المنع  
 ليست من حكاية المعارضة في قدح في جنس الدليل فيمنعنا من قدح في حكاية

احق بالتأخير اذ المعارضة في قدح في جنس الدليل فيمنعنا من قدح في حكاية  
 نقضه فيلزم منه نفى الدليل بانبات التماثل في حكاية المنع او حكاية المنع  
 صريحا في الدليل بانبات التماثل في حكاية المنع او حكاية المنع  
 احق بالتقديم مما هو قدح في جنس الدليل فيمنعنا من قدح في حكاية

لا على التعيين في حكاية المنع او حكاية المنع  
 لا على التعيين في حكاية المنع او حكاية المنع  
 لا على التعيين في حكاية المنع او حكاية المنع  
 لا على التعيين في حكاية المنع او حكاية المنع







فان كان من الجحش فانه مكابرة  
بين من القدس اما ان يكون  
بطلانه فظاهر انه على ذلك  
لا يكاد مع الشاهد نقضاً وبدون  
مكابرة واما على هذا فان لم يكن  
مع فلا خلاف في كونه مكابرة و  
ان كان مع فلا نسلم ان نقض  
كيف واما قبل اقامة  
الدليل على ذلك الاستلزام  
فيكون نقضاً من غير قوة  
او بعد ان يكون من قبيل اقامة  
الدليل على خلاف المقدرة التي  
ايها الدليل فيكون معارضة

ايضا  
المناظرة وهو خوار  
المناظرة فلما باس بحجة جها  
المناظرة يكون المصادرة  
فهم انه لا يلزم ان يكون  
فهم انه لا يلزم ان يكون  
في المناظرة ما لا يكون  
عن المناظرة هو ان القدر في المناظرة  
باستدراك مقتضى

[illegible]



















五

الحق قوله  
فان عبد الله انما ينطق بما هو في القاموس  
العدد الصرف الهمي نصر فيا من عجا  
سكتت فيه الجمل  
فان

ما اورد العلم من المكتبة  
 ما اورد العلم من المكتبة  
 ما اورد العلم من المكتبة

و علیہ تعالیٰ

ووقع في غير  
بكره شيئا  
والمستطور  
فأبقتا فقط  
العادة

وینا

بحث في الامور المذكورة  
في بعض فصول

پیش از این

منه

الطريق إلى الله تعالى

عبدالله بن محمد بن عبد الله

لا ينافي ذلك كما اذا قال لطبيب السقمونيا سهل للصقاع لا ناتبنا فلم نجد  
فردا منه الا مسهلا فيقول السائل بخير ان يكون فرد من افراد السقمونيا  
غير سهل لكن لو جئتني تتبعك فان مثل هذا السؤال لا يفيد شيئا  
لان غرض الطبيب انما هو اثبات الظن بكونه سهلا لا تجميع قواعد الطب  
ظنية وهذا الاحتمال لا ينافيه ثم ههنا امولا بد لناظر منها ذكرها في الدين  
الرازي فلنعد هاهنا الاول نعي على المناظر ان يجتز عن الاختصاص في الكلام  
عند المناظر كيلا يخل بالفهم والثاني ان يجتز عن التطويل لئلا يورد  
الى الاملال والثالث ان لا يستعمل الالفاظ الغريبة والرابع ان لا  
يستعمل الحمل المحتملة للمعنيين بل بقرينة معينة المراد والخامس ان  
يجتز عما دخل في المقصود لئلا يخرج الكلام عن الضبط ولئلا يلزم  
البعد عن المطلوب والسادس ان لا يصحك ولا يرفع الصوت  
ولا يتكلم بكلام السفهاء عند المناظر لانهما من صفات الجهال وظائفهم

٤٩  
 لا بد من صفات الجبال ومنها ان لا يرفع  
 الناس والاقد يغلب انوارها على الخضم فيسلك ومنها ان لا ينفذ  
 منها ان لا يتوجه الى شيء آخر في انشاء المناظرة والاقد يسبح عالم  
 الاخر ومنها ان لا يكون المجلس ومنها ان يجلسوا جميعين في بيت يطرأ ما  
 اصل المراد ومنها ان لا يكون كثير الجوع عظام ليلها ولا عطشا كثيرا  
 ومنها ان لا ينقض كثر الخفض  
 ومنها ان لا يفسد في مجالس

من مبادئ المناظرة وبعضها من متحات  
 غلبة الخصم ومنها ان يخلص اليه ويقصدها  
 ان كان عند الخصم قوة  
 من مبادئ المناظرة وبعضها من متحات  
 غلبة الخصم ومنها ان يخلص اليه ويقصدها  
 ان كان عند الخصم قوة



19

مکتوبہ علی  
 اصل النقطہ اب ہو و  
 اجلنا المہدیہ و پدریم متبعین و انقضا  
 بحسب تہم و مستحقین ہر یک  
 علی کل شے و ہر یک بالاجابہ  
 جہیز ۱۲  
 اعلام  
 کلہی ارٹ محفوظ  
 محمد عبدالحکیم عفی  
 عنہ

و من غير طفا بهاء و بنيت فيها  
 بتوفيق الربى مضامين تملو بطا بهاء فلا ريب  
 في ان تلك الحواشي بعقود الامالي فيكيني بهاء اذ انما بان  
 في ان تلك فرست بنشأ بهاء في بشري لا جاب بهاء  
 بارزانه مافى اصحاب بهاء و طوبى لطالب بهاء بنيا  
 و بشري و بشري لا صا بهاء و طوبى لطالب بهاء بنيا  
 بنيا لا ريب بهاء و لا تخفى كيف فخر من تو رين نفسه و كسا بهاء  
 فان كان خير اخير بهاء و طوبى لطالب بهاء بنيا  
 يفضى عليه و تقبيل بهاء و طوبى لطالب بهاء بنيا  
 عزى قد انشى بهاء و طوبى لطالب بهاء بنيا  
 يروى بهاء و طوبى لطالب بهاء بنيا  
 فيطرى بهاء و طوبى لطالب بهاء بنيا